تأييد شعبي واسع النطاق لقرار منع تجوال الدراجات النارية

تحذيرات من مخططات قادمة تستهدف قيادات عسكرية وأمنية جنوبية

الأمناء / متابعة خاصة :

أثار القرار الصادر عن شرطة العاصمة الجنوبية عدن بمنع تجوال الدراجات النارية بجميع أنواعها في جميع مديريات المحافظة عدن وإعطاء مدة 10 أيام لمالكي الدراجات النارية كمهلة حتى 14 أكتوبر الجاري ارتياحًا بالغًا لدى أبناء العاصمة الجنوبية عدن والوافدين لزيارتها؛ لما له من أهمية كبيرة في استتباب الأمن والاستقرار في مديريات العاصمة الجنوبية عدن، والتي دفع أبناؤها وقيادات الجنوب الأمنية والعسكرية الثمن غاليًا إزاء ما ترتب عنها من عمليات القتل والإرهاب والسرقة وزعزعة الأمن والاستقرار وحركة الازدحام المروري وتعطيل حركة المواصلات.

وبالمقابل ظهرت وسائل الإعلام الإخوانية والصحفيون المعارضون للقرار ينعقون ليل نهار ويدافعون بما ظاهره الإنسانية والرحمة وباطنه الوحشية والإجرام والقتل وتبرير لمخططات قوى الاحتلال اليمني والتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش، لتنفيذ مخططاتها العدوانية لاستهداف قيادات المجلس الانتقالي الجنوبي والقيادات العسكرية والأمنية بالعاصمة عدن خلال الاحتفالات بذكرى ثورة الرابع عشر من أكتوبر الحالي. وكل القنوات الفضائية والمواقع الإلكترونية التابعة للإخوان ولميليشيا التنظيمات الإرهابية ولقوى النفوذ الشمالية تعلم علم اليقين بالمخطط الإرهابي المنتظر تنفيذه بالعاصمة الجنوبية عدن، بعد أن ضخت قوى الاحتلال اليمني والإرهاب والإخوان الأموال الطائلة لوسائل إعلامية تابعة لها وأخرى جنوبية مدعومة وممولة منها ليقوم القائمون عليها وصحفيون تابعون لها بالدفاع عن ملاك الدراجات النارية تحت مسمى الجانب الإنساني والظروف المعيشية والاقتصادية الصعبة حتى يتم تنفيذ هذا المخطط، وتواطأت وسائل إعلامية تدعي حياديتها مع هذا المخطط الهادف إلى إغراق العاصمة عدن في بحر من الدماء من خلال عمليات الاغتيالات المزمع تنفيذها في عدن خلال احتفالات ثورة 14 أكتوبر الحالي.

"الأمناء" رصدت عددًا من ردود الأفعال تجاه القرار الصائب لشرطة عدن بمنع تجوال الدراجات النارية وإعطاء ملاكها مهلة 10 أيام، وإليكم خلاصتها:

قرار طال انتظاره

قال الصحفي الجنوبي أنس بن عوض في سياق مقال كتبه حول القرار: "ترأس العميد أبوبكر حسين جبر، نائب مدير عام شرطة عدن، اجتماعاً استثنائياً لقادة الوحدات الأمنية والعسكرية الأربعاء الماضي، وتم خلال الاجتماع مناقشة الحالة الأمنية الحالية في العاصمة عدن، وإصدار خطة محكمة لتعزيز الأمن في العاصمة، وذلك من خلال منع تجوال الدراجات النارية بجميع أنواعها في جميع مديريات المدينة، وإعطاء مهلة قدرها 10 أيام لمالكي الدراجات النارية حتى 14 أكتوبر الجاري، وفي حال عدم الامتثال للقرار بعد المهلة المحددة ستتم مصادرة الدراجات واتخاذ الإجراءات القانونية ضد أصحابها لمخالفتهم القوانين المعمول بها».

وأضاف أنس: "تتزايد حالة الارتياح الشعبي تجاه هذا القرار، حيث يشعر المواطنون بالارتياح والتسهيلات التي ستنجم عن منع تجوال الدراجات النارية في العاصمة عدن، وتعتبر هذه الخطوة الجريئة بمنع الدراجات النارية خطوة فعالة لضبط الأوضاع وإيقاف الفوضى المرورية التي تتسبب بها الدراجات وتعزز الثقة بين الأجهزة الأمنية والمواطنين، ويشيد الكثيرون بتحرك السلطات الأمنية في العاصمة عدن وتفعيل القرار، حيث يؤكدون أن هذه الخطوة ستسهم بشكل كبير في إعادة الوجه الحضاري للعاصمة الجنوبية عدن».

ومن جانبه وعلى نفس السياق قال الصحفي الجنوبي ورئيس تحرير صحيفة وموقع النقابي الجنوبي صالح الضالعي: "وعن انتشار الدراجات النارية وبشكل مخيف ومفجع وما يقوم به ملاكها من مخالفات مرورية حد إزهاقها لأرواح الأبرياء الذين يسيرون في خطهم المستقيم آمنين ومطمئنين، وفجأة يجدون أنفسهم مصروعين وعلى قارعة الطريق، نتاجًا لفوضوية ملاكها، وبذلك أصدر أمن العاصمة الجنوبية عدن قرارًا قضى بموجبه حظرها، إذ نال تأييدًا شعبيًا واسعًا من قبل عامة الناس في العاصمة عدن، واعتبر خطوة صحيحة ومتقدمة من قبل أمن عدن لكون الدراجات النارية باتت تهدد حياة المواطنين».

وأضاف: "هنا يكشف مصدر خاص للنقابي الجنوبي بأن القرار جاء بناءً على معلومات مؤكدة مفادها بأن هناك مخططات قادمة تستهدف قيادات عسكريّة وأمنية جنوبية، ومنشآت حيوية وذلك عبر تفخيخ الدراجات النارية، ضف إلى استخدامها أيضا في عمليات انتحارية».

وقال الصحفي الجنوبي فؤاد أحمد عوض: "إن هناك تأييدًا شعبيًا واسع النطاق للحملة الوطنية لشرطة أمن العاصمة عدن لمنع حمل السلاح والدراجات النارية، لما لها من خطر يهدد السكينة العامة في مديريات للعاصمة عدن".

وأضاف: "طالعتنا بعض منشورات في التواصل الاجتماعي أن شبابا بعمر الزهور هم سائقون للدراجات النارية، والكلام صحيح، إلا أن معظمهم من النازحين، ويشكلون 90 في المائة من سائقي الدراجات في مختلف مديريات العاصمة عدن".

واستطرد قائلاً: «وإضافة لذلك يتلقون المساعدات والدعم السخي من المنظمات من إيجار وبصمة مالية شهريا وسلل غذائية بما فيها الأثاث ومواد النظافة، وفي المقابل لم يتحصل أبناء المجتمع المضيف على أي مساعدات وهم أشد فقرا ومحدودي الدخل".

واختتم الصحفي الجنوبي فؤاد أحمد عوض بالقول: "للأسف الشديد لا يدرك كاتب السطور بأنهم سيطروا على سوق العمل بجميع المهن وعبثوا بمديريات العاصمة عدن فأزعجوا الأهالي والسلطات وازدادت الحوادث بسببهم وانتشرت الجريمة بما فيها المخدرات وعادات دخيلة على مجتمعنا، وأرجعوا عدن قرية مثل الجحملية في تعز اليمنية والمراوعة في الحديدة اليمنية، فمن هو المسؤول عن ضبط هؤلاء الذين بسببهم تحدث الاختلالات الأمنية وحوادث الاغتيالات والعنف والفوضى والسرقة والمخدرات وغيرها؟

إذن القرار صائب وسليم، ويجب أن يتخذ بأسرع وقت لتنفيذه؛ حفاظاً على النظام والقانون وهيبة الدولة وإعطاء المواطن السكينة والأمن والأمان، وهو من اختصاص الدولة، أيها المروجون ضد الأمن، يا أصحاب المواقع والصحف والقنوات الإخونجية الصفراء، والمثل يقول (يا غريب كن أديب)".